٧ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين عن مسألة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) وعن آثار عدم امتثال اسرائيل لذلك القرار ؛

٨ ـ **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الأربعين البند المعنون « العدوان الاسرائيلي المسلّح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وعدم انتشار الأسلحة النووية ، والسلم والأمن الدوليين » .

الجلسة العامة ٦٥
١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤

٣٩/٢٩ ـ إعلان بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير جزعها الحالة الاقتصادية الحرجة السائدة حاليا في افريقيا ،

وإذ تشيد بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتوعية المجتمع الدولي بالمحنة التي تعانيها افريقيا ،

وإذ تلاحظ زيادة القلق الذي يساور المجتمع الدولي إزاء تفاقم المحنة التي تعانيها البلدان الافريقية المتضررة بالأزمة ،

وقد نظرت في الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، وفي مذكرة الأمين العام[٣٩] وفي تقريره بشأن هذا الموضوع[٤٠] ،

وإذ تحيط علماً بالاعلان بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا الذي صدر عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية وبالقرارات التي اتخذها في دورته العادية العشرين التي عقدت في أديس أبابا في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤[٤١] ،

وإذ تحيط علماً أيضاً بالبيان الصادر عن لجنة التخطيط الانمائي لدى اختتام دورتها الحادية والعشرين المعقودة في جنيف في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا[٤٢] ،

واقتناعاً منها بضرورة اتخاذ المجتمع الدولي لتدابير متضافرة لمساعدة الحكومات الافريقية في الجهود التي تبذلها ، عن طريق توفير الاغاثة الطارئة الفورية ، وتقديم المعونة الانمائية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل ،

١ ـ **تعتمد** الاعلان بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا والوارد في مرفق هذا القرار ؛

٢ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يتخذ جميع التدابير الملائمة اللازمة لتنفيذ الأهداف الواردة في الاعلان تنفيذاً تاماً وعاجلاً ؛

٣ ـ **ترجو أيضاً** من الأمين العام أن يوجه انتباه جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى الاعلان ؛

٤ ـ **ترجو كذلك** من الأمين العام أن يواصل مراقبة الحالة ، وتقييم الاحتياجات والاستجابات التي تلقاها تلك الاحتياجات ، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

الجلسة العامة ٨٣
٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

المرفق

إعلان بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا

١ ـ نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نعرب عن قلقنا البالغ إزاء خطورة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها افريقيا . فخلال السنوات القليلة الماضية اتخذت الحالة أبعادا مزعجة تهدد بصورة خطيرة ، لا عملية التنمية فقط ، بل تهدد أيضا بما هو أفظع ، حياة الملايين من البشر .

٢ ـ ومما يثير جزعنا أن شبح المجاعة الواسعة النطاق يخيم على بلدان افريقية كثيرة . فأكثر من مائة وخمسين مليونا من البشر يواجهون الجوع وسوء التغذية . وأدى طول أمد الجفاف الذي لم يسبق له مثيل ، والتصحّر السريع ، والكوارث الطبيعية الأخرى ، إلى زيادة هذه الحالة خطورة على خطورتها ، مما أحدث اضطرابا في الحياة العادية في جميع أنحاء القارة . وأفضى النقص المقلق في إمدادات الأغذية والمياه ونضوب الثروة الحيوانية إلى تشريد ملايين الأفراد داخل الحدود وفيما وراءها .

٣ ـ وتزيد كل هذه العوامل من إجهاد الاقتصادات الهشة التي تقف عاجزة بسبب ما فيها من أوجه قصور هيكلية عميقة الجذور ، أي ضعف هياكلها الأساسية العمرانية والاجتماعية ، والافتقار إلى الموارد البشرية المدربة ، والاعتماد على تصدير عدد قليل من السلع الأساسية الأولية .

---

(٣٩) A/39/627 .
(٤٠) A/39/594 .
(٤١) انظر A/40/87 ، المرفق .
(٤٢) انظر : **الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٥ ، الملحق رقم ٩** (E/1985/29) .

٤ ـ وافريقيا مازالت ، بالرغم من إمكانياتها الهائلة ، هي أقل القارات نمواً على الاطلاق . فهي متخلفة كثيراً عن القارات الأخرى حسب كل المؤشرات الاقتصادية . فيتسم الأداء الاقتصادي لكثير من البلدان الافريقية بانخفاض الدخل الفردي وبمعدلات النمو الجامدة أو السالبة ، كما أن إنتاج الأغذية لم يواكب نمو السكان . ولاتزال احتمالات الانتعاش والنمو والتنمية ، وفقاً لجميع الاسقاطات ، قاتمة جدا ، ما لم تلق الجهود المبذولة الآن في البلدان الافريقية دعماً كاملاً من المجتمع الدولي .

٥ ـ وفضلاً عن هذا ، لاتزال البيئة الاقتصادية الدولية تؤثر تأثيراً سيئاً على البلدان النامية ، وكان لها ، بصفة خاصة ، تأثير مدمّر على الاقتصادات الافريقية الهشة بالفعل . وتتجلى هذا في تدهور معدلات التبادل التجاري ، والانخفاضات الحادة في حصائل الصادرات ، وعبء الديون الخارجية الفادح ، وركود تدفقات الموارد إلى البلدان الافريقية .

٦ ـ إننا ندرك أن البلدان الافريقية تعترف بأنها تتحمل المسؤولية الأولى عن تنميتها وعن معالجة الأزمة الحالية . ولهذا فقد اتخذت ولاتزال تتخذ تدابير مؤلمة للتكيف تفرض عليها نفقات اجتماعية وسياسية باهظة . ورغم إقرارنا بالجهود الحازمة التي تبذلها البلدان الافريقية والدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي ، فإننا نرى أنه مازال يلزم عمل الكثير لأن الحالة لاتزال شديدة الخطورة .

٧ ـ وإننا لندرك ، بصدد معالجة الأزمة الحالية ، أن الجهود الافريقية المبذولة على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي من أجل تحقيق التعاون والتكامل في الميدان الاقتصادي ، وكذلك تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ، تلعب دوراً هاما في تحقيق الاعتماد على الذات والتنمية المستمرة وطنيا وجماعياً .

٨ ـ وإننا لندرك أن صيانة السلم والأمن وتعزيز التعاون الدولي مهمان لمواجهة تحديات التنمية .

٩ ـ ونحن ندرك تماماً أن المعونة الغوثية الطارئة مطلوبة على وجه الاستعجال وعلى نطاق هائل في المجالات التالية : معونة غذائية إضافية وإمدادات طارئة أخرى ، بالاضافة إلى المساعدة التقنية والمالية اللازمة لنقلها وتخزينها وتوزيعها على السكان المتأثرين ؛ وتحسين إمدادات المياه ؛ وتحسين الصحة والتغذية ، ولاسيما للمجموعات القليلة المناعة ، ومن بينها اللاجئون والمشردون ؛ وحماية النواة الوطنية من قطعان الماشية ؛ وإقامة مشاريع مدرة للدخل ؛ وتشجيع مشاريع الطاقة الجديدة والمتجددة ، وخاصة في المناطق الريفية . وبالاضافة إلى المساعدة المقدمة فعلاً من المجتمع الدولي ، يلزم مساعدات عاجلة من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف ، ومن المنظمات غير الحكومية ، لمواجهة الاحتياجات الطارئة المبينة أعلاه وغيرها من الاحتياجات الأخرى الطارئة التي يجري التعرف عليها ، بصورة شاملة وكذلك لتقوية قدرات البلدان الافريقية على انتهاء الطوارئ والاستعداد لها .

١٠ ـ وبنفس القدر من الأهمية ، يلزم القيام بعمل عاجل للاسراع بعملية الانتعاش وإعادة التأهيل في البلدان الافريقية ودعم هذه العملية ، ولاسيما في القطاعات الزراعية والصناعية وكذلك الهياكل الأساسية العمرانية والاجتماعية . وسوف تفيد المساعدة على زيادة القدرة على استيراد الواردات الحيوية ، عن طريق تدابير ملائمة لدعم موازين المدفوعات وغير ذلك من التدابير ذات الصلة ، في إقامة أساس سليم لاستئناف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة في افريقيا والتعجيل بها .

١١ ـ ونحن نتفق على أن السياسات والتدابير الوطنية ، كتلك التي أوجزت في خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية منروفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا والتي اعتمدها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية[٤٣] وفي المذكرة الخاصة التي اعتمدها المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا بشأن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا[٤٤] توفر ، في مواجهة تحديات التنمية ، إطاراً للعمل الوطني ودون الإقليمي وللدعم الدولي .

١٢ ـ ونحن نعترف بأن المهمة العاجلة الأولى هي ، نظراً للأولوية العالية التي تعلقها البلدان الافريقية على الأغذية والزراعة ، سرعة تحقيق الاعتماد الوطني والجماعي على الذات في إنتاج الأغذية ، وفي هذا الصدد ، كما أكد إعلان هراري بشأن الأزمة الغذائية في افريقيا الذي اعتمده في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٤ مؤتمر « الفاو » الاقليمي الثالث عشر لافريقيا ، هناك دور هام للاستراتيجيات الغذائية الوطنية وخطط التنمية الريفية المتكاملة ، وخاصة في تحقيق الأمن الغذائي . كما إننا نقر بالدور الهام الذي تلعبه المرأة في التنمية الريفية ولاسيما في إنتاج الأغذية ، والذي يحتاج إلى مزيد من الدعم . ومن المهم أيضاً توفير حوافز ملائمة وائتمانات ، وتحسين التخزين والنقل ، وتقليل خسائر الأغذية ، ولاسيما خسائر ما بعد الحصاد ، وتحقيق توازن أفضل بين سلع التصدير الزراعية وإنتاج الأغذية ، وتنويع الإنتاج الزراعي والانتفاع بإمكانات الريّ ، وخاصة في المناطق المعرضة للجفاف .

١٣ ـ ويلزم القيام بعمل عاجل على الصعيد الدولي لدعم الجهود الوطنية والاقليمية لتنفيذ خطة العمل الاقليمية لمكافحة آثار الجفاف في افريقيا[٤٥] ، وخطة العمل لمكافحة التصحّر[٤٦] .

١٤ ـ ويلزم زيادة الموارد لسرعة تنفيذ عقد التنمية الصناعية لافريقيا وعقد النقل والمواصلات في افريقيا . ويلزم أيضاً زيادة الدعم الدولي للجهود المبذولة على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية لتنمية القوى العاملة الماهرة اللازمة المطلوبة بشدة ولبناء القدرات التكنولوجية .

١٥ ـ ونحن نقرّ تماماً ، في ضوء تدهور الحالة الاقتصادية في افريقيا ، بأن الترابط بين مشكلة الديون والتدفقات التساهلية وحصائل الصادرات وأثرها المباشر على الانتعاش والنمو والتنمية يكتسب أهمية متزايدة فوق أهميتها . ولهذا ، فمن الأمور الحيوية اتخاذ تدابير عاجلة ومتساندة في تلك المجالات ، على أن تؤخذ في الاعتبار المذكرة الخاصة بشأن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا[٤٤] ، وإعلان أديس أبابا المتعلق بالديون الخارجية للبلدان الافريقية الذي اعتمده وزراء المالية

---

(٤٣) A/S-11/14 ، المرفق الأول .

(٤٤) E/1984/110 ، المرفق .

(٤٥) انظر E/1984/109 ، المرفق .

(٤٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحّر ، نيروبي ، ٢٩ آب/أغسطس ـ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ (A/CONF. 74/36) ، الفصل الأول .

الافريقيون[٤٧] والبرنامج الخاص للبنك الدولي من أجل افريقيا الواقعة جنوب الصحراء ، بغية استكمال ودعم جهود التكيف المحلية في البلدان الافريقية .

١٦ ـ فافريقيا تمر بمشكلة ديون شديدة الخطورة ، يستهلك سدادها وخدمتها نسبة عالية جداً من حصائل الصادرات التي انخفضت بالفعل . وقد ازدادت المشكلة تفاقماً بسبب عوامل مثل تدهور معدلات التبادل التجاري ، وهبوط التدفقات التساهلية من حيث قيمتها الحقيقية ، وزيادة استخدام الائتمانات التجارية القصيرة الأجل . وما لم تحدث زيادة في صافي التدفقات المالية إليها ، وتتخذ تدابير عاجلة لتخفيف وطأة الديون ، فسوف تتقوض احتمالات الانتعاش والتنمية في افريقيا .

١٧ ـ وينبغي للدائنين الثنائيين والمتعددي الأطراف اتخاذ تدابير متضافرة لتخفيف عبء ديون البلدان الافريقية ، وفيما يتعلق بالديون الرسمية أو المضمونة رسمياً ، فإن تحويل ديون المساعدة الإنمائية الرسمية ، كلها أو بعضها ، إلى منح ، وإطالة آجال الاستحقاق وفترات السماح ، وخفض أسعار الفائدة أو تحديد أسعار فائدة تساهلية ، وإعادة الجدولة الممتدة لعدة سنوات ، من بين التدابير التي يجب معالجتها بصفة عاجلة في إطار مشاورات وثيقة مع كل من البلدان المدينة المعنية . وكذلك أي تدابير أخرى يتفق عليها . ومن الضروري تأمين التنفيذ التام العاجل لقرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د ـ ٩) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٧٨[٤٨] . وينبغي للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف التعجيل بدفع الموارد وزيادتها . وسوف يساعد تخفيض أسعار الفائدة الدولية على زيادة تخفيف عبء الديون . كذلك لا غنى عن تعاون المصارف التجارية تعاونا تاما . وينبغي تحسين قدرة البلدان الافريقية على إدارة ديونها عن طريق تقديم مساعدات تقنية ، وخاصة من جانب الوكالات الدولية .

١٨ ـ ونحن نعترف بأن البلدان الافريقية ، نظراً لاعتمادها الشديد على التدفقات المالية التساهلية وفرصها المحدودة للوصول إلى مصادر بديلة للتمويل الخارجي ، تحتاج إلى زيادة كبيرة متصلة في حجم هذه التدفقات عن طريق المانحين الثنائيين والقنوات المتعددة الأطراف للتمويل الانمائي والتعاون التقني . وفي هذا الصدد ، ينبغي للمجتمع الدولي ، ولاسيما البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، السعي لتوفير الموارد المالية الاضافية اللازمة لاستمرار وزيادة النقل الصافي للموارد إلى البلدان النامية . ويحث البنك الدولي بقوة على أن يستكشف مع الجهات المانحة النُهج التي يمكن اتباعها ، بما في ذلك إنشاء مرفق خاص ، في تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج البنك الخاص من أجل افريقيا الواقعة جنوب الصحراء .

١٩ ـ وسوف يساعد التنفيذ الكامل والعاجل لبرنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً[٤٩] ، وخاصة فيما يتعلق بمستوى المساعدة الإنمائية الرسمية ، على زيادة تدفقات الموارد بدرجة كبيرة إلى كثير من البلدان الافريقية . وسوف يضمن التمويل التكميلي للمؤسسة الإنمائية الدولية التبكير بإتمام التغذية الخاصة بالصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، الإبقاء ولو على القيمة الحقيقية للموارد الموجهة لافريقيا .

٢٠ ـ إن اعتماد البلدان الافريقية بصورة شديدة على تصدير عدد قليل من السلع الأساسية الأولية يجعلها قليلة المناعة بصفة خاصة للتقلبات الحادة في الأسعار التي تسبب نقصاً شديداً في حصائل الصادرات . ولذلك يلزم القيام بعمل عاجل لتثبيت أسعار السلع الأساسية على المدى الطويل ، وتوسيع وتحسين ترتيبات التمويل التعويضي للنقص في حصائل الصادرات ، مثل مرفق التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي . ويلزم القيام بعمل دولي مكثف لتحسين إمكانية وصول المنتجات الافريقية الأولية والمجهزة إلى الأسواق ، ودعم جهود البلدان الافريقية لتنويع إنتاجها وتشغيل الصندوق المشترك للسلع الأساسية في وقت مبكر وبصورة فعّالة .

٢١ ـ وينبغي تحسين طرائق ونوعية تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية من حيث زيادة عنصر المنح ، وعدم ربط الموارد ، وتبسيط إجراءات تسليم المعونة ، وذلك عن طريق جملة أمور منها الاسراع بعمليات الدفع ، وزيادة الاعتماد على أشكال للمساعدة أكثر مرونة ، مثل المعونة البرنامجية والقطاعية غير المرتبطة بمشاريع ، بما في ذلك النفقات المحلية والمتكررة .

٢٢ ـ ونحن نعترف بأن هناك مجالاً لادخال مزيد من التحسين على تنسيق المساعدات واستخدام الموارد بكفاءة وفعالية . وتنسيق المساعدات المتعددة الأطراف وكذلك المساعدات الثنائية هو في المقام الأول مسؤولية الحكومات المتلقية ؛ وفي هذا الصدد يمكن أن تقوم أجهزة التنسيق الوطنية الفعّالة بدور هام . وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة تقديم مساعدات تقنية في هذا الميدان للحكومات ، عندما تطلب ذلك ، ومواصلة جهودها هي لتعزيز التنسيق على الأصعدة البرنامجية والتنفيذية ، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

٢٣ ـ ونحن مقتنعون بأن هناك ، عند مواجهة الاحتياجات الحاسمة للبلدان الافريقية ، مجالات كثيرة يمكن فيها للأمم المتحدة القيام بدور هام في تعبئة الموارد الضرورية وفي تنفيذ أنشطة محددة على السواء . وفي هذا الصدد ينبغي ، بالتشاور مع الحكومات الافريقية ، إعادة ترتيب الموارد المالية الحالية المخصصة لبرامج في افريقيا ، وتوجيهها نحو مجالات معينة ذات أولوية . وثمة حاجة إلى زيادة تحسين كفاءة أنشطة الأمم المتحدة وقدرتها على تنفيذ البرامج في افريقيا . وفضلاً عن هذا ، ينبغي تعبئة تبرعات إضافية لضمان تنفيذ المشاريع والبرامج في المجالات ذات الأولوية .

٢٤ ـ ونحن نحث كل أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة على إيلاء مزيد من الاهتمام لافريقيا ، ومواصلة تعبئة الموارد لمساعدة البلدان الافريقية على مواجهة الأزمة الراهنة وآثارها الأطول أجلاً .

٢٥ ـ كما نرجو من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف ، وكذلك المنظمات غير الحكومية ، اتخاذ كل التدابير اللازمة لمساندة جهود

---

(٤٧) E/1984/110/Add. 1 .

(٤٨) **الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥** (A/33/15) ، المجلد الأول ، الجزء الثاني ، المرفق الأول .

(٤٩) **تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً ، باريس ١ ـ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١** (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A. 82. I. 8) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

البلدان الافريقية الرامية إلى التخفيف من الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا .

٢٦ ـ ونحن نرجو من الأمين العام أن يواصل جهوده المشكورة لتنبيه وتوعية المجتمع الدولي بمحنة البلدان الافريقية ، وتعبئة المساعدات الاضافية لافريقيا ، وكذلك لتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في افريقيا ، ولرصد الحالة وتقديم تقارير مرحلية بشأنها .

٢٧ ـ ونحن مقتنعون بأن من الممكن جداً ، ما لم تتخذ إجراءات عاجلة ، أن تفضي الحالة المتدهورة بصورة سريعة في افريقيا إلى كارثة . ولهذا فإننا ملتزمون التزاماً تاماً بدعم جهود البلدان الافريقية لمواجهة التحدي المزدوج ، تحدي البقاء والتنمية ، عن طريق اتخاذ تدابير متضافرة عاجلة تتناسب والاحتياجات الموضحة في هذا الاعلان .

٣٩/٤٧ ـ التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٦/٣٨ المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ و ٣٧/٨ المؤرخ في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ و ٣٨/٣٧ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية[٥٠] ،

وقد استمعت إلى بيان الأمين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية[٥١] عن استمرار التعاون الوثيق والفعّال بين المنظمتين ،

١ ـ **تحيط علماً مع التقدير** بتقرير الأمين العام ؛

٢ ـ **تلاحظ مع الارتياح** ما أحرز من تقدم نحو تعزيز التعاون القائم بين الأمم المتحدة واللجنة القانونية الآسيوية ـ الافريقية ؛

٣ ـ **تثني** على اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية لتوجيهها برنامجها نحو تعزيز دورها الداعم لأعمال الأمم المتحدة في مجالات أوسع ، حسبما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٣٨/٣٦ ؛

٤ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يواصل اتخاذ الخطوات لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية في ميدان التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه وغير ذلك من مجالات الاهتمام المشترك ؛

٥ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين تقريراً عن التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية ؛

٦ ـ **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الأربعين البند المعنون « التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية » .

الجلسة العامة ٩٣
١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

٣٩/٤٨ ـ مسألة جزيرة مايوت القمرية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراريها ١٥١٤ (د ـ ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، و ٢٦٢١ (د ـ ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ والمتضمن برنامج العمل من أجل التنفيذ التام للاعلان ،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها السابقة ، وبخاصة القرارات ٣١٦١ (د ـ ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، و ٣٢٩١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، و ٤/٣١ المؤرخ في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ ، و ٧/٣٢ المؤرخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، و ٦٩/٣٤ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٤٣/٣٥ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ ، و ١٠٥/٣٦ المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ٦٥/٣٧ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ١٣/٣٨ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، التي أكدت فيها بوجه خاص وحدة جزر القمر وسلامتها الاقليمية ،

وإذ تشير بصفة خاصة إلى قرارها ٣٣٨٥ (د ـ ٣٠) المؤرخ في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ والمتعلق بقبول جزر القمر في عضوية الأمم المتحدة والذي أكدت فيه من جديد ضرورة احترام الوحدة والسلامة الاقليمية لأرخبيل القمر المؤلف من جزر أنجوان والقمر الكبرى ومايوت وموهيلي ،

وإذ تشير كذلك إلى أنه ، وفقاً للاتفاقات التي عقدتها في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٣ جزر القمر وفرنسا والتي تتعلق بحصول جزر القمر على الاستقلال ، يجب النظر إلى نتائج الاستفتاء الذي

---

(٥٠) A/39/565 .

(٥١) **الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الجلسات العامة ، الجلسة ٩٣** ، الفقرات من ٨٨ إلى ١٠٣ .